

عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد في القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ عند الفقه الجنائي

Iman Nur Hidayat* M. Misbahul Munir**
imanhaiban@gmail.com, misbajusticia@gmail.com

Abstrak

Tujuan penelitian ini adalah untuk mengetahui bagaimana hukuman mati untuk seorang koruptor ditinjau dari Fiqh Jinayat. Metode yang digunakan adalah analisis konten pada UU no 20 tahun 2001 dengan menggunakan pendekatan Yuridis-Normatif. Hasil penelitian ini menunjukkan bahwa hukuman mati bagi pelaku korupsi dalam UU. No. 20 Tahun 2001 tentang tindak pidana korupsi tidak sesuai dengan fiqh jinayah. Dalam fiqh jinayah hukuman mati merupakan hukuman yang sangat berat dan terdapat beberapa syarat yang harus dipenuhi untuk melaksanakannya. Peneliti mengqiyaskan masalah korupsi dengan masalah pencurian. Hukuman pencurian menurut hukum islam adalah dipotong tangan. Akhirnya peneliti menilai masih banyak kekurangan yang terdapat pada penelitian ini, dan untuk peneliti selanjutnya hendaknya dapat mengembangkan hasil penelitian ini sehingga dapat memberikan kontribusi lebih demi kemajuan bangsa dan negara Indonesia.

Kata Kunci: *Korupsi, Hukuman Mati, Fiqh Jinayah*

*Dosen Fakultas Syari'ah, Prodi Perbandingan Madzhab, Universitas Darussalam Gontor.

**Mahasiswa Fakultas Syariah, Prodi Perbandingan Madzhab, Universitas Darussalam Gontor.

١. مقدمة

أصبح الفساد في هذا العصر ظاهرة مثيرة للاهتمام حيث هناك دلائل تشير إلى أن الشعب لا يصدقون الحكومة التي كانت ضعيفة أمام هذه الظاهرة التي وقعت غالباً على موظفيها وشركائها. فالاضطراب الاقتصادي الحالي هو نتيجة لضعف أداء الحكومة في إندونيسيا في حل مشكلة الفساد. والفساد ليس شيئاً جديداً عند الحكومات في الدول المتقدمة أو النامية. بل هو مرض أو وباء موجود في أجسام الأمم فعلاجه واجب على من يرغب في النمو والتقدم.^١

جريمة الفساد تعتبر جريمة حديثة من نوعها من حيث منصوبة في قوانين بعض الدول منذ القرن الماضي، وفي بلادنا إندونيسيا تبدأ في عام ٢٠٠٢ مع ولادة لجنة خاصة لمكافحة الفساد ومحكمة خاصة لجرائم الفساد.

أما ما يتعلق بالعقوبات الخاصة بجريمة الفساد نص في القانون رقم ١٣ سنة ١٩٩١ أن لجريمة الفساد عقوبات كثيرة ومتنوعة حسب الأخطاء التي ارتكبها المجرم ومن نوع العقوبات لمجرمي الفساد هي عقوبة الإعدام كما هو منصوص في القانون رقم ١٣ سنة ١٩٩١ المقالة ٢ الفقرة (٢) عن الفساد «في حالة حيث توضع الفساد على نحو المشار إليه في الفقرة (١) في ظروف معينة، يمكن أن تفرض عقوبة الإعدام». وكان الشرط في ظروف معينة تغيرت التي يتم بعد ذلك وضع في القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ عن الفساد «الغرض من ظروف معينة هو أن تمررت بفساد أكلاً موالاً عامة على شكل متكرر أو أكل مساعدات لضاحايا الكوارث الطبيعية وغيرهما.

منظر الشريعة الإسلامية فإن جريمة الفساد غير مذكورة تماماً وليها

¹ Andi Hamzah, *Korupsi di Indonesia Masalah dan Pemecahannya*, (Jakarta: Gramedia pustaka utama, 1991) hal. 2.

أن يأخذ القياس في الكتاب والسنة. إلا أن بعض الفقهاء اعتبروها كأكل الأموال بالباطل، نظرا أن الطرق التي استعملها مرتكب الفساد كانت غير مشروعة كالرشوة مثلا وغيرها لقوله تعالى في القرآن الكريم: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ.^٢

١. تعريف جريمة الفساد

الفساد لغة هو نقيض الصلاح والاستفساد خلاف الاستصلاح والمفسدة خلاف المصلحة وتعني الضرر.^٣ ويمكن معناها بفعل المضارع يفسد، هو يتلف، يشوه أي يصم.^٤ وقيل معناها: خروج الشيء عن الاعتدال وهو ضد الصلاح كقوله تعالى: وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا. ومعناها كذلك المخالفة والانحراف من القواعد والضوابط الصحيحة.^٥

الفساد اصطلاحاً هو عدم مشروعية أو خروج على القانون أي خرقه أو منافاته، رشوة أو ما في حكمها.^٦ عند القانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ تغير إلى القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ على أن الفساد هو عمل خارج على القانون بقصد إثراء نفسه وغيره أي عمل الذي يؤدي إلى الخسارة المالية الدولية والاقتصادية الدولية.^٧

عرّف السيد حسين العطاس ثلاثة ظواهر عامة تعتبر بالفساد المالي وهي الرشوة والابتزاز ومحابة الأقارب. وكانت بينهم علاقة تربطهم في

^٢ سورة البقرة الآية: ٨٨١

^٣ محمد بن مكرم منبعلياً بوالفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب جـ ٣ (بيروت: دار

الصدر ١٤١٤ هـ) ص ٥٣٣

^٤ حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، (مكتبة لبنان ناشرون ٢٠٠٢م) ص ٢٧١

^٥ سورة الأعراف: الآية ٦٥

^٦ حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، ص ٢٧١

^٧ Evi Hartanti, *Tindak Pidana Korupsi* (Jakarta, Sinar grafika 2016). p.11.

إسم واحد وهي وضع الضرورة العامة تحت الضرورة الخاصة مخالفة عن آداب وقواعد الأعمال الصحيحة والرفاهية بالسر والخيانة والكذب مع الإهمال نحو الآثار السلبية تصيب المجتمع.^٨

ومع ذلك ذكر حسين العطاس بعض المميزات للفساد وهي تسعة:

١. تشمل أكثر من شخص واحد وهذا الفرق بجريمة السرقة أو الخيانة.
 ٢. يحتوي على عنصر سري.
 ٣. هناك عناصر من الربح المتبادل، وذلك ليس دائما بشكل النقود.
 ٤. يلجأون وراء القانون.
 ٥. أولئك الذين يريدون القرارات الحازمة وقادرة على تأثيرها.
 ٦. يحتوي على الخيانة إلى الهيئات العامة أو عامة الناس.
 ٧. كل أشكال الفساد هو خيانة الثقة.
 ٨. يتضمن على وظائف متعددة أي متناقضة.
 ٩. تعيين الصلحة العامة تحت المصلحة الخاصة.^٩
- من هذه التعريفات الثلاثة يستنبط الباحث بأن الفساد هو العمل السيء كالاختلاس والرشوة وغيرها بقصد إثراء نفسه أو غيره الذي يسبب إلى خسارة مال الدولة من قبل الناس الذين لديهم السلطة والصلاحيات.

٢. أركان جريمة الفساد

- توجب الشريعة لاعتبار الفعل جريمة أن يكون هناك نص يحرم هذا الفعل ويعاقب على إتيانه، فتبين مما سبق أن لجريمة الفساد أركانها الأربعة هي:^{١٠}
١. العمل ينحرف القانون.

⁸ Syed Hussein Alatas, *Sosiologi Korupsi*, p. 12.

⁹ Syed Hussein Alatas, *Sosiologi Korupsi*, p. 12-14.

^{١٠} أنظر إلى الفقرة (١) و (٢) قانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ عن الفساد.

٢. إثراء نفسه أي غيره.

٣. يتلف الآخرين مما الخاصة أو الدولة.

٤. إساءة استخدام السلطة أو الوزارة.

ووجود النص المحرم للفعل المعاقب عليه لا يكفي بذاته للعقاب على كل فعل وقع في أي وقت وفي أي مكان ومن أي شخص، وإنما يشترط للعقاب على الفعل المحرم أن يكون النص الذي حرمه نافذ المفعول وقت اقتراف الفعل، وأن يكون ساريا على المكان الذي اقترف فيه الفعل، وعلى الشخص الذي اقترفه، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط امتنع العقاب على الفعل المحرم.^{١١}

ولما كانت الأوامر والنواهي تكاليف شرعية فإنها لا توجه إلا لكل عاقل فاهم التكليف، إذ التكليف خطاب، وخطاب من لا عقل له ولا فهم محال كالجماد والبهيمة، ومن استطاع أن يفهم أصل الخطاب ولا يفهم تفاصيله من كون أمرا أو نهيا، ومقتضيا للثواب والعقاب، كالمجنون والصبي الذي لا يميز فهو في عجزه عن فهم التفاصيل كالجماد والبهيمة في العجز عن فهم أصل الخطاب، ومن ثم يعتذر تكليفه، لأن المقصود من التكليف كما يتوفق على فهم أصل الخطاب فهو يتوفق أيضا على فهم تفاصيله.^{١٢}

ج. تعريف العقوبة

العقوبة لغة هي الجزاء على الذنب.^{١٣} والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سواء. والإسم العقوبة، وعقابة بذنبه معاقبة وعقابا أخذه به، وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنبه. والعقب المعاقب من عاقب والمدرك بالثأر. وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: **”وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ.“**^{١٤}

^{١١} عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي**، مقارنة بالقانون الوضعي، (مكتبة التراث، القاهرة د. ت)، ج ١ ص ٢١١

^{١٢} أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام للآمدي**، (لبنان، المكتب الإسلامي، د. ت) ج ١ ص ١٥١

^{١٣} ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١ ص ٩١٦

^{١٤} سورة النحل: الآية ٦٢١

العقوبة اصطلاحاً اختلف عبارات الفقهاء في تعريفهم للعقوبة عرفها بعضهم بقوله ”زواج وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما خطر وترك ما أمر“^{١٥}. وعرفت أيضاً بأنها الألم الذي يلحق الإنسان مستحقاً على الجناية.^{١٦} وقد عرف العلماء المحدثون العقوبة بأنها ”الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع“^{١٧}.

يستنتج من هذه التعريفات أن العقوبة هي جزاء من خالق البشر وضعت لمن ينتهك حقاً من حقوق الله تعالى أو حقوق البشر، وهي لإصلاح حال البشر. فما دامت العقوبة من الله عز وجل فهي جزاء عادل غير قابل للشك. فالعقوبة أما أن تكون عقوبة قصاص أو أن تكون محددة مثل عقوبات الحدود وهي غير قابلة للزيادة أو النقص، وإما أن تكون مفوضة لولي الأمر مثل عقوبة التعزير فقد فوض الله تعالى ولي الأمر الاجتهاد فيها.

د. أنواع العقوبة

تنقسم العقوبات من حيث محلها إلى ثلاثة، هي:^{١٨}

١. عقوبات بدنية: وهي العقوبات التي تقع على جسم الإنسان، كالقتل والجلد والحبس.
٢. عقوبات نفسية: وهي العقوبات التي تقع على نفس الإنسان دون جسمه كالنصح والتوبيخ والتهديد.
٣. عقوبات مالية: وهي العقوبات التي تصيب مال الشخص كالدية والغرامة والمصادرة.

^{١٥} الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت،

٥٩٨٩١)، ص ٥٧٢

^{١٦} الرازي محمد بن أبي بكرين عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (مكتبة لبنان، بيروت

٥٩٩١)، ج ١ ط جديدة، ص ٦٨١

^{١٧} عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ص ٩٠٦

^{١٨} عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ص ٣٣٦ -

٤٣٦.

- وتنقسم العقوبات بحسب الجرائم التي فرضت عليها إلى:
١. عقوبات الحدود: وهي العقوبات المقررة على جرائم الحدود كالزنا، القذف، شرب الخمر، السرقة، الحراقة، الردة، البغي.
 ٢. عقوبات القصاص والدية: وهي العقوبات المقررة لجرائم القصاص والدية كالقتل العمد والجرح العمد.
 ٣. عقوبات التعازير: وهي العقوبة على الجرائم لم تضع الشريعة لأيها عقوبة مقدرة.

هـ . عقوبة جريمة الفساد

نصت في القانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ يمكن للقاضي أن يحدّد لمجرمي الفساد العقوبات التالية:^{١٩}

١. عقوبة الإعدام، في القانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ مكتوب عقوبة الإعدام في المقالة ٢ الفقرة (٢). ويمكن عقوبة الإعدام في ظروف معينة كما بيانه في المقالة ٢ الفقرة (٢) قانون عن جريمة الفساد كما الترجيح لمجرمي الفساد إذا ارتكب تلك الجريمة في حالة الخطر، أى في حالة الكارثة الوطنية، أى تكرار الفساد، في حالة من الأزمات الاقتصادية.
٢. عقوبة السجن، هي الحرمان من الاستقلال وهو الحق الأساسى الذى يؤخذ بالاعتنام.
١. عقوبة السجن مدى الحياة أو أقلها أربع سنوات وأقدمها عشرين عاما وغرامة على الأقل ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٢ روبية وعلى الأكثر ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,١ روبية لكل شخص يعمل بصورة غير مشروعة لإثراء أنفسهم أو غيرهم مما يضر مالية الدولة.
٢. عقوبة السجن مدى الحياة أو أقلها سنة واحدة وغرامة على الأقل ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٥ روبية وعلى الأكثر ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,١ لكل شخص بقصد إثراء نفسه أو شخص آخر واستعمال السلطة العامة

19 Evi Hartanti, *Tindak Pidana Korupsi*, p.12.

ليضر مالية الدولة.^{٢٠}

٣. جنائية إضافية، المراد منها هي:

١. حرمان السلعة المتحركة أى غير متحركة التي تنال من جريمة الفساد.

٢. بدل النقود الذي سرق من جريمة الفساد بنفس المبلغ.

ج. إغلاق جميع أو بعض الشركة بالموعيد شهر واحد.

د. حرمان جميع أو بعض الحقوق التي أعطيت من الحكومة إلى مجرمي الفساد.

٤. الدعوى المدنية إلى ورثته، في حالة توفي المجرمي وهو مقرر أنه يضر مالية الدولة المدعي العام يدعى إلى ورثته.

إن وظيفة العقوبات اتفي القانون الجنائي ليس مجرد تخويف أو تهديد الجناة فإن وجود هذه العقوبات اتيجب أن يكون قادرا على تثقيف الجانيو تحسينه.^{٢١} وفي نظام الجنائي هنا كالقاعدة المذكورة ”فلا يمكن المعاقبة قبل أن توجد الحكم المتكتم عليه“ والغرض منه إذا لم يحظر القانون فعلمنا، فلا يمكن معاقبة مرتكبي هذه الأفعال.^{٢٢}

نستنبط على أن تنفيذ العقوبات الجنائية في أي انتهاك كل لقانون لها الغرضه وإحداثا ثار رادعة على المجرمي الأخرى أيضا من أشكال اليقين القانوني. إذا تم التوصل إلى اليقين القانوني، وهذا سوف يؤثر على إنشاء التأديب أو الترتيب حياة الأمة والدولة.

و. تعريف الإعدام

الإعدام لغة من كلمة العدم والعدم والعُدْم وهو فقدان الشيء، وغلب على فقد المال وقلته، والعدم الفقر وأعدم إعداماً صار ذا عدم وعَدِمْتُ فلاناً أعدمه عندما أي أُفْقِدُهُ فقداناً، أي غاب عنك بموت أو فقد لا يقدر عليه والعدم الفقير الذي لا مال له، ولقد عدمه ماله وفقده أي ذهب عنه. والعدم: يدل على ذهاب الشيء

²⁰ Ibid.,.

²¹ M. Sholehuddin, *Sistem Sanksi dalam Hukum Pidana, Ide Dasar Double Track System dan Implementasinya*, (Raja Grafindo Persada, Jakarta, 2007), p. 162.

²² Moeljatno, *Asas Asas Hukum Pidana*, (Rineka Cipta, Jakarta 2015), p.25.

ومن ذلك عدم فلان الشيء إذا فقده، وأعدمه الله تعالى أي أماته، والعدم بمعنى فقدان والعدم ضد الوجود. فكلمة إعدام أصبحت شائعة الاستعمال وهي تدل على فقدان الحياة وذهاها، فأصبحت تدل على ذلك المعنى من العقوبة.^{٢٣}

والمراد من الإعدام اصطلاحاً هو إزهاق روح المحكوم عليه واستئصاله من المجتمع وهو سلب المحكوم عليه حقه في الحياة.^{٢٤} وكلمة الإعدام من الألفاظ المعاصرة، وهي إزهاق الروح. فهي في الحقيقة تعبر عن معنى القصاص والقتل العمد، واستعمال الفقهاء القدامى لفظ القصاص والقتل واستعمال المحدثين لفظ الإعدام، جاء بنفس المعنى ولا مشاحة في الاصطلاح إلا أنه يوجد بعض الفروق بعمومها وخصوصها، وفي النهاية تؤدي إلى معنى إزهاق الروح.

القصاص في القتل يعني عقوبة الإعدام ولكن عقوبة الإعدام أعم من عقوبة القصاص، فعقوبة القصاص يمكن أن تسمى إعداماً، وليس كذلك عقوبة الإعدام، فبينهما عموم وخصوص من وجه كل قتل قصاصاً يمكن أن يسمى إعداماً وليس كل إعدام يمكن أن يسمى قصاصاً،^{٢٥} وذلك لأن المشرع قد شرع القتل في جرائم القتل وغير القتل كما سيتضح فيما بعد.

والقصاص في الشريعة الإسلامية لا ينفذ إلا بعد ارتكاب جريمة القتل النفس عمداً،^{٢٦} والإعدام بشكل العام مقرر لكافة الجرائم سواء جريمة القتل العمدية، أو الحدية المقدر فيها حكم الإعدام والجرائم التعزيرية.

ولفظ الإعدام لفظ جرى تداوله ليدل على إزهاق روح المحكوم عليه واستئصال حياته نهائياً من الوجود وذلك بسبب جرم استحق عليه هذه العقوبة، فيكون لفظ الإعدام أعم من لفظ القصاص في النفس، فهو يشمل القصاص في

^{٢٣} ابن منظور، لسان العرب، ج ٢١، ص ٢٩٣

^{٢٤} محمود إبراهيم اسماعيل، العقوبة، (مكتبة عبد الله وهبة، مطبعة الاعتماد. ت)، ص

^{٢٥} فكري أحمد عكاز، فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون، (شركة مكتب

اتعكازلل نشر والتوزيع)، ط ١، ٢٨٩١. ص ٥٣٢

^{٢٦} علي منصور، نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارناً بالقوانين الوضعية، (مؤسسة

لزهراء للإيمان والخير بالمدينة المنورة ١٤١٦هـ)، ص ٥٤

عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد في القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ عند الفقه الجنائي

النفس والقتل في الجرائم الحدية، وفي القتل السياسية في الجرائم التي يعاقب عليها تعزيزاً.

٤. خاتمة

قبل الحديث عن عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد عند الفقه الجنائي علينا الحديث عن عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد عند القانون.

يتم عقوبة الإعدام في عدة مواد من القانون الوطني من بينها القانون رقم ٥٣ سنة ٩٠٠٢ عن المخدرات، القانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ التغيير إلى القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ عن الفساد، والقانون رقم ٥١ سنة ٣٠٠٢ عن الإرهاب، والقانون رقم ٦٢ سنة ٠٠٠٢ عن حقوق الإنسان، والآخر القانون رقم ٥ سنة ٧٩٩١ عن العقلية.^{٢٧}

نصت في القانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ أنواع العقوبات التي تمكن أن يحكم إلى مجرمي الفساد من بعضهم هي عقوبة الإعدام. يمكن أن يحكم عليه بالإعدام على أي شخص يعمل بصورة غير مشروعة إثراء أنفسهم أو غيرهم أو شركة التيسيم كن أن تضرم تمويل الدولة أو اقتصاد الدولة كما هو مذكور في الفقرة ٢ الآية ٢ قانون رقم ١٣ سنة ٩٩٩١ في ظروف معينة.^{٢٨} ويأتي بعده القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ لبيان ما الغرض من كلمة ظروف معينة.

والغرض من ظروف معينة هو الظروف التي تقدر على الأسباب لصعب العقوبة لجريمة الفساد يعني إذا ارتكب الفعل الإجرامي مع الأموال التي تستخدم للتعامل مع المخاطر، الاضطرابات الاجتماعية على نطاق واسع، التغلب على الأزمة الاقتصادية، وإعادة الفساد. وهذه الشروط يمكن عقوبة الإعدام لمجرم الفساد. ولكن حتى يومنا الحاضر لم يكن هنا كعقوبة الإعدام لمجرمي الفساد لأي أسباب ما، إمامنا الشروط إمامنا المبلغ اتخاذها. ومن جميع عملية الفساد في بلاد إندونيسيا، أثقل العقوبة هي السجن مدى الحياة التي تقع إلى عاقل مختار السنة ٣١٠٢،^{٢٩}

²⁷ Evi Hartanti, *Tindak Pidana Korupsi*, p. 10.

²⁸ *ibid*, p.12.

²⁹ Chatrina Darul Rosikah dan Dessy Marliani Listianingsih, *Pendidikan ANTIKORUPSI*, p. 192.

بسبب تطبيق عقوبة الإعدام لم يتم تنفيذها إلى الآن مما أدى إلى آثار غير مواتية في تطبيق القانون في إندونيسيا وبالأخص القضاء على الفساد. لم يتم عقوبة الإعدام ثقيلة لتوفير تأثير رادع لمرتكبي الفساد لأن الحد من حدوث الفساد يتطلب خطورة الحكومة في هذه الحالة هو مسؤول في إنفاذ القانون.

إذا رأينا جريمة الفساد في الفقه الجنائي لم نجد تماما عن معناها ولكن الفساد كان موجودا منذ أيام الرسل. وفي يومنا الآن أكثر مرتكبي الفساد هم وظيفي الدولة التي يأخذ مال الدولة بمبلغ كبير.

قد ذكر الباحث على أن عقوبة الإعدام في الفقه الجنائي هي موجودة في جريمة القتل، جريمة الزنى بعد الإحصان، جريمة الردة، جريمة البغي، وجريمة الحراقة. ومن هذه الجريمة كلها ليس هناك معنى المناسبة بجريمة الفساد لأن الفساد أكثر فعلا بطريقة السر. وإذا نظرنا بهذه الجريمة كلها فمرتكبي الفساد لا يعاقب بالإعدام لأن الإسلام لا يسهل بعقوبة الإعدام لا بد يتوفر منه الشروط.

عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد هي أثقل العقوبات التي تمكن أن تحد لها. عند القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ عن الفساد إذا أراد القاضي أن يحد مجرمي الفساد بعقوبة الإعدام هناك الشروط لا بد توفرها، والشروط التالية:

١. ارتكب الفعل الإجرامي مع الأموال التي تستخدم للتعامل مع المخاطر.

٢. الاضطرابات الاجتماعية على نطاق واسع.

٣. التغلب على الأزمة الاقتصادية.

٤. وإعادة الفساد.

ولكن إذا رأينا جريمة الفساد بالفقه الجنائي أن جريمة الفساد تشبه بجريمة السرقة التي معناها أخذ مال الغير خفية من غير أن يؤمن عليه. وعلة القياس بين مسألة الفساد بالسرقة هي أخذ مال الغير خفية. وحكمها السرقة كبيرة من الكبائر، حرمها الله تعالى بقوله: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مَن

عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد في القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ عند الفقه الجنائي

اللَّهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. ٣٠ ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتكبها فقال: لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ. ٣١

من هذين دليلين تعاقب الشريعة على السرقة بالقطع ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن لفظ أيدهما يدخل تحته اليد والرجل، فإذا سرق السارق أول مرة قطعت يده اليمنى، فإذا عاد للسرقة ثانية قطعت رجله اليسرى، وتقطع اليد من مفصل الكف، وتقطع الرجل من مفصل الكعب وكان على رضى الله عنه يقطعها من نصف القدم من معقد الشراك ليدع للسارق عقبا يمشى عليه. ٣٢

بالنظر إلى البيان السابق فإذا قست جريمة الفساد بجريمة السرقة أن عقوبة الإعدام لمجرمي الفساد في القانون رقم ٠٢ سنة ١٠٠٢ غير موجودة أي يخالف بالفقه الجنائي.

المراجع

القرآن الكريم

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، ٤١٤١ هـ، لسان العرب، بيروت: دار الصدر.

الفاروقي، حارث سليمان، ٩٠٠٢، المعجم القانوني، مكتبة لبنان ناشرون.
عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، مقارنا بالقانون الوضعي، الطبعة ١، مكتب دار التراث، القاهرة.

الآمدي، أبو الحسن سيد الدين، الأحكام في أصول الأحكام للآمدي، المكتب الإسلامي، لبنان.

الماوردي، ٩٨٩١، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة ١، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت.

٣٠ سورة المائدة: الآية ٨٣

٣١ أخرجه ابن حجر العسقلاني، في بلوغ المرام من أدلة الأحكام، بإجماع السرقة كتاب الحدود، رقم الحديث ٠٣٢١ ج ١ ص ٩٨٤

٣٢ ابن قدامة، المغني، ج ١ ص ٤٦٢

عبدالفادر، الرازي محمد بن أبي بكرين، ٥٩٩١، *مختار الصحاح*. الجزء ١، مكتبة لبنان، بيروت.
منصور، علي، *نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارنا بالقوانين الوضعية*، مؤسسة
الزهراء للإيمان.

عكاز، فكري أحمد، *فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون*، شركة مكتبات عكاظ للنشر
والتوزيع.

Hamzah, Andi. 1991. *Korupsi di Indonesia Masalah dan Pemecahannya*,
Jakarta: Gramedia pustaka utama.

Hartanti, Evi. 2016. *Tindak Pidana Korupsi*, Jakarta: Sinar grafika.

Alatas, Syed Hussein. 1982. *Sosiologi Korupsi*, Lembaga Penelitian,
Pendidikan, Penerangan Ekonomi dan Sosial. Jakarta: LP3ES.

Sholehuddin, M. 2007. *Sistem Sanksi dalam Hukum Pidana, Ide Dasar
Double Track System dan Implementasinya*. Jakarta: Raja Grafindo
Persada.

Moeljatno, 2015. *Asas Asas Hukum Pidana*, Jakarta: Rineka Cipta.

Darul Rosikah, Chatrina dan Marliani Listianingsih, Dessy. 2016.
Pendidikan ANTIKORUPSI. Jakarta: Sinar Grafika.